مجلة المناهج المعاصرة وتكنولوجيا التعليم
Print ISSN: - 2974-394X
Official URL: - https://msite.journals.ekb.eg/

الظروف التي أدت إلي ظهور الجمعية العمومية (١٨٨٥-١٩١٢)
دراسة في الحياة النيابية المصرية

إعداد
فاطمة محمد عبدالعزيز بيومي
باحثة دكتوراه - تخصص أصول التربية
كلية التربية – جامعة طنطا

مجلة المناهج المعاصرة وتكنولوجيا التعليم
Print ISSN: - 2974-394X
Official URL: - https://msite.journals.ekb.eg/

مقدمة

الظروف التي ادت إلي ظهور الجمعية العمومية :-

لم يكن الحكم البريطاني مهما كان مستنيراً وعادلاً سوي حكم دولة اجنبية مسيحية ، ولم يكن الحكم البريطاني مهما كان قوياً سوي حكم استبدادي ، وكان الميل في انحاء العالم متجهاً نحو الحكم الدستوري الثابت وكان الراي العام المصري يطمع إلي الاستقلال وشطر الراي العام يحن إلي نظام برلماني . ولم تكن هذه الرغبة وليدة عهد الاحتلال وانما ظهرت بوادرها في اواخر عهد اسماعيل(١) .

فعندما قضت بريطانيا علي الحركة القومية والتطور النيابي الناشئ فأصبح لزاماً عليها قبل ان تقيم علي انقاضه نظامها الجديد ان تقوم بعملية تطهير في البلاد فتقضي علي كل منافذ المقاومة الداخلية ، وتسيطر علي الجهاز الاداري وتضمن السيطره الكاملة في مصر وكان اول ما فكرت فيه من التغييرات الغاء الجيش(٢)، فأصدر الخديوي بايعاز من مالت في ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ امراً بحله وتعيين المستر فالنتين بيكر سرداراً للجيش ، وقد جاء تسريح الجيش غاية مزدوجة فقد قبضت علي الجيش الثائر من جهة ، واتخذت من تسريحه ذريعة للاطالة من اجل الاحتلال بحجة المحافظة علي النظام ، ثم اقصي جميع ضباط الجيش تقريباً من الخدمة العسكرية بتجريد هؤلاء الذين اشتركو في الثورة العرابية وحرمانهم من المعاش وغيره (٣) .

كان الامر يتطلب ارسال رجل كفء إلي مصر للتمهيد لوضع اسس نظام الحكم البريطاني ، فلم يمض علي احتلال القاهرة سوي ٤٥ يوماً حتي تعجلت بريطانيا بذلك فاختارت رجلاً ملماً باحوال الشرق بحكم وجوده كسفير لبلاده في تركيا منذ مايو ١٨٨١م ، وكان من قبل سفيرا لبلاده في روسيا منذ ١٨٧٩م ، وقد اشترك في مؤتمر الاستانة وهو اللورد دفرين فجاء إلي مصر يدرس احوالها ويقدم بآرائه واقتراحاته تقريراً في ٧ نوفمبر ١٨٨٢ .

ولقد جاء دفرين إلي مصر وكان ثمة اعتبارات ماثلة امامه وهدف اسمي يحاول تحقيقه لبلاده عن طريق نظام حكم جديد حيث كانت بريطانيا ترغب ان تحكم مصر عقب الاحتلال حكماً مستقراً

---

(١) نور الدين محمد ابراهيم : عهد الخديوي عباس حلمي الثاني في مصر ١٨٩٢-١٩١٤، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، السودان ، ٢٠١٠ ،ص٧٨ .

- حسن ابراهيم حسن : المجمل في التاريخ المصري ، ط١ ، مطبعة مصطفي الحلبي ،ص٤١٤

(2)Cocheris: Situation International de l'Égypte et du Soudan,P,153.

(٣)عرض بيكر علي الخديوي مشروعاً بابعاد الضباط المصريين وتجنيد مسلمي المانيا وبلغاريا علي ان يكون كبار الضباط من الانجليز فنفذ الخديوي الغرض . للمزيد ينظر Cocheris : Op,Cit.P,153-154 كذلك ينظر : الوائع المصرية : بتاريخ ٢٨ اكتوبر ١٨٨٢.

مجلة المناهج المعاصرة وتكنولوجيا التعليم
Print ISSN: - 2974-394X
Official URL: - https://msite.journals.ekb.eg/

يقوم علي ملاءمته لوضع البلاد الجديد ولم تكن علي استعداد لحكم مصر من لندن، لما يترتب علي ذلك من مشاكل وعقبات محلية ودولية قد تؤدي إلي فشلها في حكم البلاد(٤).

كما ان الانجليز فكروا علي ضوء هذه الاعتبارات وظروف مصر في ضمها الي املاكهم وفرض حمايتهم عليها بعد ان اخرج الاحتلال انجلترا من عزلتها السياسية في القارة وربطها ربطاً محكماً بتقلبات العلاقات الدولية.

اذن كيف تحكم مصر ؟ فيستقر الاحتلال ؟ فتجني من ذلك غايتها دون ان تؤلب عليها عناصر العداوة في الداخل والخارج ؟؟

كان لابد من تفكير واتجاه جديد تراعي فيه هذه الاعتبارات يصوغ نظاماً جديداً يحقق امل بريطانيا من الحكم وتمكينها من الاستقرار في البلاد ، ولم يكن ثمة وسيلة لذلك غير اتباع سنة جديدة تقوم علي اساس معالجة الثقة التي تحطمت في الداخل والخارج ضد بريطانيا في مصر واوروبا بشكل يضمن تعاون هاتين الجهتين وكسبهما كي لا تضيع عليها غايتها في مصر ، ولم يكن ثمة سبيل غير انتهاج سنة الغموض في نظام الحكم في مصر الذي يضمن لبريطانيا الاستقرار ، حيث تنشيء غموضا في وسائل التفاهم والبعد عن الاثارة واتباع النصح المشوب بالعطف(٥).

ولقد نجمت ازمة الثقة من احتلال بريطانيا لمصر احتلالاً عسكرياً غير شرعي ، وقد ولد ذلك ازمة ثقة بينها وبين المصريين حيث احتلالها لبلادهم وتخريبها والغاء نظامها النيابي ، وتشريد ابنائها فكان عليها من اجل استقرار اقدامها في البلاد ان تعالج هذه الازمة الطارئة كي تنجح فيما كانت ترمي اليه من انشاء مركز خاص لها بوادي النيل يعطيها وحدها السيطرة العليا عليه(٦).

ويمكنها من استخدام مزاياه وموارده لاغراض سياستها العالمية وقد مر هذا المركز الخاص بانجلترا في اول ادواره من يوم الاحتلال حتي اعلان الحماية مستنداً الي الاحتلال العسكري من جهة وإلي خطة الغموض التي تفرق بطبيعتها الخصوم من تأليف جبهة موحدة ضدها في مصر وخطة تفريق الاعداء وكسب الأنصار ولا تميت الرجاء في الاحتلال فلا تبقيه كاملاً تستهدف ستر حقيقة الاحتلال والوصول بأهدافه علي اساس الاحترام لا التحدي، **فكيف تحقق ذلك؟** كان

---

(٤)عبدالعزيز الرفاعي : فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة ، القاهرة ١٩٦٤ ،ص٧٥.

– محمد انيس ،سيد رجب حراز: ،ص ص١٥٤–١٥٥

– احمد عبدالرحيم: مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦–١٨٨٢،القاهرة،١٩٦٥،ص٢٠١.

(٥)عبدالعزيز الرفاعي :نفس المرجع السابق ، ص٧٦.

(٦) محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢–١٩٣٦، القاهرة ١٩٥٢،ص٣٣.

جوهر خطواتها في ذلك الا تكشف عن هذفها الاساسي في مصر بنظام يمكنها من حمل اهداف اوروبا ومصالحها الذاتية في مصر ويظهرها امام المصريين بمظهر غير المغتصب لبلادهم لكسب ود المصريين وتحقيق الاستقرار المنشود .

فكل ما كانت تريده ان تهدأ اوروبا ومصر من الناحية النفسية والزمن كفيل بتثبيت اقدامها في ظل ذلك الهدوء، وبفضل القضاء علي روح المقاومة في الداخل والخارج بتسكينها وتثبيتها وحل مشاكلها والابتعاد عن الافصاح وتأجيله للوقت المناسب فلا تستعمل السيف حيث يكفيها السوط ولكن كيف يبقي مبهماً؟

بالظهور بمظهر الراعي لمصالح اوروبا عن طريق اقصاء المصريين عن الحكم والظهور بمظهر العامل من اجلهم ، وتثبيت سلطة الخديوي(٧) لتحقيق ما جاء من التعليمات الصادرة لدفرين ولضمان النظام والرخاء ونمو الحكم الذاتي والوفاء بالتزامات الدول(٨) .

ولما كانت المسألة المالية هي النقطة التي تهتم بها اوروبا قبل غيرها قبل الاحتلال وبعده ، فقد كان من الطبيعي ان تهتم بها اهتمامها بمصالحها ، ولم يكن التوفيق في ذلك ممكناً الا بظهور انجلترا بمظهر غير الطامع في حكم البلاد من دون المصريين كي تكسبهم بجانبها كعمل متسق مع خطتها.

هؤلاء الذين احتلت اراضيهم وانزلت بهم التضحيات الكبري واطاحت بنظامهم النيابي ، فكيف تغمض عينها عنهم وعليهم ستقع تبعات الترضية لاوروبا؟ وهي بين هذا وذاك تتمكن من الاستقرار في البلاد لأغراضها الخاصة .

كانت المسألة المالية اهم المسائل التي استغرقت انتباه المعتمد البريطاني كما نالت عناية الحكومة الانجليزية ، فلقد وجدت انجلترا فيها صعوبات كبيرة لم يكن من السهل التغلب عليها. فالثورة العرابية قد خلفت آثارها المربكة ، وحريق مدينة الاسكندرية* أثار الاجانب الي المطالبة بتعويضات مالية كبيرة مبالغ فيها ، ثم ادي قيام الثورة المهدية الي مزيد من الارتباك للوضع كما ان مقدرة السلطة البريطانية في فرض الضرائب علي الاجانب في مصر يستلزم الرجوع إلي دولهم الاوروبية ، كما ان صندوق الدين كان معرقلاً لأي سياسة مالية تضعها اي حكومة

---

(7)Marlowe, J., Anglo- Egyptian Relations 1800-1956, London, 1965, P 150.

* احدثت قنابل الاسطول البريطاني حرائق كثيرة في مدينة الاسكندرية عند بداية الاحتلال الانجليزي لمصر ١٨٨٢.

(8)F.O.78/3442,Malets Pol,Granville to Duffrin,BlueBooks,1882,NO.2

F.O.756,Maked Conf,to Granville dated,Cairo,Oct,30,1882.

مجلة المناهج المعاصرة وتكنولوجيا التعليم
Print ISSN: -2974-394X
Official URL: -https://msite.journals.ekb.eg/

مصرية [٩]، وكذلك قانون التصفية الذي صدر قبل الاحتلال لا يمكن تعديله الا بموافقة الدول الكبري ، حيث رأي الانجليز ضرورة تعديله لتوزيع الايرادات بين الحكومة والدائنين ولذا بعث جرانفيل وزير خارجية بريطانيا رسالة الي الدول في ١٨٨٤ وصف فيها سوء الحالة المالية في مصر لذلك تم عقد مؤتمر دولي سنة ١٨٨٤ لمناقشة المسائل المالية في مصر ، وانتهي المؤتمر في نفس العام بالفشل ، وبعد ذلك عقد مؤتمر لندن في ١٨٨٥ بين فرنسا وانجلترا استطاعت الحكومة الانجليزية بالرغم من معارضة فرنسا أن تحصل علي قرض مقداره تسعة ملايين من الجنيهات بضمان الدول الكبري فبذلك استطاعت ان تسد عجز السنوات في الميزانية ما بين ١٨٨٢-١٨٨٥، كما انها دفعت تعويضات للذين دمرت ممتلكاتهم نتيجة القصف المدفعي للاسطول البريطاني والتي بلغت جملة التعويضات ٣٠٠,٩٠٠,٠٠٠ جنيه تحملها دافع الضرائب المصري ولم تتحملها الحكومة البريطانية علي الرغم من انها هي التي ضرب اسطولها المدينة ثم بعد ذلك دفعت الحكومة المصرية تكاليف استعادة السودان[١٠] اذن كان لابد من بناء مصر المالي وما يستكمل به من بناء اقتصادي واداري في ظل ادارة كفيلة بذلك،ولكن بنظام حكم يسترضي المصريين في شكله ويمكنها بإختصاصاته في ذلك بموضوعية تعالج بها ازمة الثة في مصر وفي اوروبا .

ولقد عكف دفرين بحثاً وراء صياغة هذا النظام بشكل يحقق غايته المنشودة في حدود هذه الاعتبارات التي كانت ماثلة امامه .

اتجه يثقب في ارشيف القنصلية البريطانية ويدرس هنا وهناك حتي وجد قاعدة لمشروعه عن نظام الحكم فيما تركه كلفن بالارشيف من مذكرة خطبة كتبها في ذلك الشأن حيث رأي ايجاد نظام يُصاغ علي طريقة المجلس التشريعي لنائب الملك في الهند ويكون من اختصاصه صياغة القوانين والتصديق عليها دون اقتراحها والتصويت علي الضرائب دون مناقشة الميزانية وتكون جلساته علنية ولا يزيد اعضاؤه عن ١٤ عضو ينتخبهم اعيان المديريات المختلفة لمدة سنتين[١١]

ويتجه دفرين اتجاهاً آخر فيحاول تفهم الحالة الداخلية في مصر بدراسة الأعمال التي قام بها مجلس النواب السابق، كما ظل دائب الاتصال والمشاورة مع لندن حتي ارسل تقريراً في نهاية

---

(٩)تيودور روزستين : فصول من المسألة المصرية ،ترجمة عبدالحميد العبادي ومحمد بدران ، ١٩٥٦،ص ص١٤٦-١٤٧ .

(١٠) محمد مصطفي صفوت مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، الاهرة ،١٩٥٩،ص٢٣٧.

(11)F.O.78/3454,Duffrins to Granville, NO.7,Cairo,Nov.18,1882,P42. – Landau , J., M.,:Parliaments and Parties in Egypt ,NewYork, 1945, P.133.

١٨٨٢ الي جرانفيل بما رآه نظاماً لحكم مصر[١٢]، وقد جاء مزيجاً من اتجاهات كلفن ولوناً من اتجاهات النظام التمثيلي في الهند والنظام النيابي في مصر قبل الإحتلال دون ان يحقق كامل اهدافها النيابية. فكيف كانت اتجاهات البريطانيين في المشروع ؟ لقد جاء الانجليز في مصر بدعوي حماية الخديوي فكان من الطبيعي ان يبقوا عليه بحكم وزرائه المسئولين امامه ، فقد نبذوا النظام النيابي فاستبدل بالنظام الشوري ، وقد جاء نظام مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديريات نظاما تتجه به بريطانيا لتحقيق غاياتها الكبري من احتلالها مصر لضمان الاستقرار .

وقد قدم دفرين تقريراً عن الحالة السياسية في البلاد تمهيداً لاختيار نظام جديد لحكمها وتنظيم شئونها علي اساس يحقق المصالح البريطانية فيها حيث قرر دفرين في تقريره أن اصول النظام لم تثبت في ارض ان لم تنم ببطء وتمتد فروعها بالتدريج وانه ليس في الشرق جرثومة للحرية النظامية ورأي ان الشعب المصري غير قادر علي ادارة مصالحه بنفسه لانه حكم حكماً استبدادياً، وأن الاستبداد يميت بذور تلك الحرية ،وكان من اهم اقتراحاته انشاء مجلسين تشريعيين وهما فيما عرف بمجلس شوري القوانين والجمعية العمومية وقد وصفها دفرين بأنها مجالس ادارية استشارية لأن مصر لم تصل الي درجة تتيح لها انشاء حكومة ديمقراطية محضه[١٣]، ولقد رسم دفرين صورة نظام الحكم في هذه المجالس بعد أن استبعد من ذهنه اولاً فكرة العودة الي نظام الحكم النيابي، لا لأن مصر كما رأي لم تكن اهلاً وكفئاً لأن يكون لها مجلس نيابي وحكومة ديمقراطية فحسب، ولكن لأنها كان عليها أن تمضي منصاعة لاتجاهات بريطانيا من اجل تحقيق المركز الخاص الذي تنشده فيها قبل كل اعتبار ، ولم يكن اتهامه لمصر بعدم اهليتها لنظام الحكم النيابي علي اساس عدم توفر مبدأ الامكانية في ذلك لتخفي هذه الحقيقة .

ان دفرين اذا جاز واستطاع ان ينكر علي مصر اهليتها لهذا النظام لا يستطيع ابداً انكار حاجتها اليه بمنطق المصلحين الا في ظل الاحتلال ، فالامكانية تتضاءل امام شرط الضرورة ، فقد يكون الشيء غير ممكن استثاغته ولكن من الضروري ايجاده أو تبنيه ، والحكومة راع واذا اصلح الراعي صلحت الرعية ، فان قد وجد تناقض بين جوهر النظام النيابي وحقيقة تنفيذه فقد كان لابد من القضاء علي هذا التناقض بالتأليف والتطور .

ولم يكن من أهداف بريطانيا أن تخلق لها عدواً أزعجها من قبل، ولم يكن من اهدافها أن تعترف بسيادة الأمة بنظام يمثلها لتمارس به حقوقها بعد أن سلبتها هذه السياسة إلا ان تنكر عليها ذلك

(12) F.O.78/3454, Ibid

(١٣) الوقائع المصرية : العدد١٦٢٠في ١٨ ابريل ١٨٨٣ الي العدد١٦٢٥في ٢٤ ابريل١٨٨٣، وتشمل نص المشروع .

،وتخلق فيها نظاما من الحكم يعيش ظلاً ظليلاً لحكمها الاستعماري لتباعد بين مصر وبين الفهم السليم لمعني الحرية السياسية [١٤]حتي لا تعمل علي القضاء علي غاياتها من احتلال البلاد .

ولم تكن دعوي الامكانية اذن من دفرين الا المنطق الاستعماري لتبرير حكم الاحتلال اذا علمنا ان دعوي الضرورة مقدمة علي دعوي الامكانية في الظروف التي كانت تجتازها اذ ذاك مصر، ومهما يكن من الامر فقد استبعد دفرين من ذهنه فكرة نظام الحكم النيابي وهو يصوغ مشروعه، فقد كان دفرين يعتقد ان عهد المجالس الشورية في الشرق قديم[١٥] وأن يجب ألا تعلو مصر في نظام حكمها عن ذلك وأن تعود لهذه النظم . لذلك رسم صورة نظام الحكم الجديد المحدد لعلاقة المصريين بحكومة الاحتلال علي مباديء هذه النظم التي تدر أن تسترضي المصريين وتكفي لإحترام شعورهم ولكن بمنطق السعي لتحقيق أهداف بريطانيا البعيدة منه بطبيعة الحال ولقد أوضح هذه الغاية في شكل النظام الجديد عندما قال :" لقد كان في نيتنا أن تكون علاقتنا بالمصريين بحيث تجعلهم يعدوننا بطبيعة الحال أفضل أصدقائهم ولكننا لم يجل بخاطرنا أن نأخذهم في سبيل ذلك باتباع آرائنا أن نحجر عليهم حجراً يستثير نظمهم ، ولقد رغبنا أن يحي المصريون حياتهم التي الفوها وأن يديروا حكومتهم من غير أن يعوقهم عن ذلك شاغل خارجي[١٦].

لقد رُسمت خطوط النظام الجديد بوحي من الهدف الجوهري لنظام الحكم وكانت كفيلة بالإطلاع بمعني الفكرة البريطانية في نصوصه، ولقد اعتبر دفرين هذا النظام الذي اقامه في مصر سخياً فيه والسؤال هنا هو ما مدي التعبير عن غايات الاحتلال من شكل النظام واختصاصاته ؟

لم يكن لبريطانيا من غايات من نظامها الجديد إلا أن تحقق في شكله سُنه جديدة من الغموض في نظام الحكم يمكنها من تنفيذ هواها فتتمكن بهذا من ارساء قواعد استقرار الاحتلال . وبناء قوائم المركز الخاص لها في مصر علي أساس التعاون القائم علي الاحترام الشكلي والثقة والبعد عن اظهار الاحتلال بحقيقته سافراً ، وبالنظرة إلي المشروع تتجلي فيه اتجاهات بريطانيا ووضوح الفكرة البريطانية منه تغييراً وتحديداً ، فمشكلة الشوري يحقق لها ذلك في الداخل والخارج ونظام تمثيلها للمصريين علي هذا الأساس في تخيرهم من أقوي العناصر نفوذاً وزعامة يمكنها من ذلك ومن حمل اختصاصاته ودراساتها وتنفيذها .

---

(١٤) عبدالعزيز الرفاعي : مرجع سابق ،ص٧٨.

(١٥)تيودور روزستين : مرجع سابق ، ص٢٣٤.

(١٦)عبدالعزيز الرفاعي : مرجع سابق ،ص٧٩.

واختصاصاته تعالج شئون سوء الادارة في مصر وتعالج المسألة المالية فتمكن الثقة بها في الخارج والداخل وتمهد لسيادة الرأسمالية الانجليزية فيرتد الأمر بين هذا وذاك علي الاحتلال استقراراً وكسب المركز الممتاز .

ولم ترد بريطانيا ان تصل الي استقرارها في الحكم علي اساس الفرض والجبر ولا ارادت ان تبلغ مراميها المالية والاقتصادية في مصر وما يمت اليها بسبب اختصاصات المجلس التي تمكنها من ذلك – بالفرض ايضا بل ارادات ان تصل الي ذلك علي اساس الشوري بنظام يمكنها من ذلك بمعني الفكرة البريطانية تخرج به ارادتها مدروسة مشروعة بأفواه المصريين .

ولم تكن روح النظام الجديد مقصوداً لذاته – عن تعليم المصريين الحكم الذاتي مثلاً –فقد مرت مصر في هذا الدور ولم تعد في حاجة لتكراره علي صوره الاولي بل ولم يأت هذا النظام في اختصاصاته من اجل العناية بمصالح المصريين الا في الحدود الضيقة بقدر ما كان خطته تستهدف الغايات البريطانية في مصر قبل كل اعتبار .

فالاحتلال لكي يواري طبيعته جرياً علي سنة الغموض اقامها علي الشكل الشوري الذي لا يمثل المصريين بقدر ما يعبر عن معني الاحترام لشعورهم وذلك بالتفاهم لعلاج معني التباعد الذي اثارته طبيعة الاحتلال في البلاد ، وهو اذ يقرر ذلك من اجل المصلحة البريطانية يحاول دعمها باقامة النظام التمثيلي الجديد علي اقوي العناصر من ذوي المصالح الذاتية واثرها في البلاد .

فهؤلاء اقدر علي دعم جهازه الاداري ومعاونته في دراسة ما يريده من تدابير مختلفة واقدر علي التاثير علي من دونهم من سواد الشعب .

ولكي يكسب الاحتلال هذه الطبقة أراد اشعارها بوجودها وحاجته اليها لانها كانت في نظره هي الشعب وذلك بتقريبها منه وبتمثيلها في جهاز الحكومة ليبعد عنها فكرة الانتماء جانباً عن معاونته ، وذلك بتمثيلها في نظام شوري يتجه به لفرض غايته ولكن بلون من الاحترام في ظل هذا النظام القائم في تشكيله علي زعامة الريف والمدن ، تلك الزعامة التي كان لها سحر التأثير علي صميم المجتمع[١٧] .

ولقد كان المجتمع المصري يومئذ كسائر المجتمعات الشرقية قائما علي الحكم الابوي السخي في اتجاهه العام ، وهو ضرب من ضروب الحكم تكون السلطة فيه كسلطة الأب في منزله بجميع مميزاته من سيطرة تكاد تكون غير محدودة .

---

(١٧) عبدالعزيز الرفاعي : مرجع سابق ،ص٨٠.

فإذا كان مشايخ القري وعمدها واعيانها وقد كانو محور النظام الاجتماعي يعولون علي هذه السلطة في بلادهم فقد كان اعيان المدن ويمثلون طوائف لا يقلون عن نظرائهم لنفس النفوذ والجاه والتأثير الأدبي ولما كان هؤلاء يمثلون الادارة الحية للجماعة المصرية رأي الاحتلال ابرازها باشعارها بوجودها وبتمثيلها بجانبه ليتمكن بهم من دراسة غاياته(١٨) والتدابير التي يتخذها والتعرف بهم علي جوانب الشعب والاتصال به بفضل مكانتهم بينه ليشيع الثقة في تصرفاته بين هذا الشعب واحترامه لزعامته.

ذلك تعاوناً علي دراسة الاجراءات الكفيلة بالنهوض باختصاصات النظام الجديد علي اساس كسب ثقتهم ودراسة ما يدور بخلدهم وحاجاتهم(١٩).

النظام الجديد مراتبه واختصاصاته:-

لقد مضي التنظيم الجديد وفقاً لأهدافه ينحو نحواً جديداً في تاريخ التطور النيابي في معظم اتجاهاته لأنه لم يقصد به تحقيق غاية شعبية كما كان نظام الثورة العرابية من قبل ، بل توجيه الشعب من اجل الغايات البريطانية من الحكم ومعاونة الاحتلال علي ادارة البلاد والاستقرار فيها بشكله وموضوعه. لذلك كان ابعد ما يكون عن النظام النيابي واقرب ما يكون من النظم الادارية المختصة بالدراسة وابداء الرأي وانارة سبيل الادارة الحكومية إلا ما جاء في القليل من نشاطه .

ولقد مثل النظام الجديد علي مراتبه الثلاث كلاً يتجه لغاية واحدة ولكنه سار في نشاطه علي أساس التخصص والدراسة ، فاختص كل نوع من أنواعه بالاضطلاع بجانب من الادارة المالية والاقتصادية وما يمت بها ، فكان ثمرة مجالس المديريات للشئون المحلية ، وثمة مجلس شوري القوانين للتشريع الاقتصادي والاداري ، أما الشئون المالية فكانت من حق هذا المجلس عندما يجتمع بجمعيته العمومية ، وهو عندئذ يسمو فوق مرتبة النظام الاداري إلي النظام النيابي عند نظره للشئون المالية ، كما لقراره في ذلك من حق الالزام للحكومة وقد جاءت قاعدة تشكيل هذه النظم كلها من وحي اختصاصاته . ارستقراطياً لا تمثل الا الطبقة القديرة علي الدراسة والادارة من اصحاب المصالح في البلاد والتي كان في تمثيلها الكسب للاحتلال وجاءت قاعدة تشكيل هذه النظم كلها من وحي اختصاصاته ارستقراطياً .

---

(18)Lioyd,L; The Life of the Marquis of Dufferin, Vol.II,P.260.

- Cromer; Vol,II P.P274-275

(19)Cromer; Op,Cit, P.P274-275

مجلة المناهج المعاصرة وتكنولوجيا التعليم
Print ISSN: - 2974-394X
Official URL: - https://msite.journals.ekb.eg/
Egyptian Knowledge Bank
بنك المعرفة المصري

طبقة الهيئات النيابية الثلاثة :-

تجلي بهذا نوع الطبقة التي ارادها الاحتلال لتحقيق أهدافه في مصر كما وضحت بذلك جوانب قاعدة الانتخاب الجديدة ، أما الطبقة فلم يتخير ها إلا من الطبقة التي بلغت سن النضج السياسي – القارئة التي تدفع مالاً ، المدرج اسماؤها في جدول الانتخاب منذ خمس سنوات ليضمن الاحتلال صلاحيتها القانونية وأهليتها للعمل ، وقد حرص المشرع ان يصل باعضاء الجمعية العمومية ومجالس المديريات إلي مقاعد التمثيل كصفوة مختارة في البلاد ، فقصر انتخابهم علي المندوبين ولم يترك ذلك لعامة الشعب، نظراً لأهمية الطبقة العليا لهذا المجلس لما كان من طابعه دراسة التشريع الاداري والاقتصادي واسداء الراي للحكومة في ذلك فقد قصر انتخابهم علي خلاصة العناصر الممتازة في كل اقليم ، وبهذا اتجه الاحتلال الي الاستعانة بالكفاءات الممتازة من ذوي الزعامة المحلية والاقليمية التي تهمها مصالحها وتندمج فيها ، وتفيد الحكومة في التوجه والدراسة وغيرها، وقد جعل القاعدة الاساسية للانتخابات المال والاقتصاد بصدد دعم هذا المال وذلك الاقتصاد ، ثم قاعدة التعليم بجانب ذلك كي يتمكنوا من التجاوب مع مرامي الحكومة دون أن يدخل المشرع فئات المتعلمين وحملة الشهادات ضمن من لهم حق الترشيح للنيابة ، لأن هذه الفئات لم تكن تعنيهم في شيء ولكنها منحت حق النيابة في نظام الثورة العرابية .

ولم تكن هذه النظم بهيئاتها الثلاث إلا نكسة للتطور النيابي بشكله وموضوعه التي حلت محله خلوها من اقرار مبدأ سيادة الأمة الذي كان للنظام السابق .

فقد ارجعت مصر الي عهد اسماعيل من الناحية التمثيلية فلم يمثل من المصريين في واقع الأمر سوي طبقة الأعيان .

فإذا علمنا أن الحكومة كانت لا تسمح بالترشيح إلا للعناصر القوية الموالية للاحتلال في الغالب تبين لنا مدي الحدود الضرورية علي معني الفكرة النيابية التي انتفي معناها الصحيح في حل هذا النظام .

الجمعية العمومية :-

وهي امتداد لمجلس شوري القوانين ، وتشكل من وكلاء الأمة وتشكيلها علي النسق الآتي :-

ويشترط في كل عضو الإلمام بالقراءة والكتابة وأن يكون قد بلغ من العمر ثلاثين عاماً كاملة ، وأن يكون ممن يدفعون منذ خمس سنوات في الجهة التي رشح نفسه فيها ضرائب من عقارات وأطيان ألف قرش سنوياً وأن يكون مدرج اسمه منذ خمس سنوات في جداول الانتخاب ، ومدة

مجلة المناهج المعاصرة وتكنولوجيا التعليم
Print ISSN: - 2974-394X
Official URL: - https://msite.journals.ekb.eg/

عضوية هؤلاء الأعضاء ست سنوات[٢٠]. لم يكن انعقاد الجمعية دورياً بل كان مرة علي الأقل كل سنتين، بأمر يصدر من الخديوي وكان له حق تعيين ميعاد انعقادها وفضها ، كما كان له حق حلها[٢١]

اختصاصات الجمعية العمومية :-

تنقسم اختصاصات الجمعية العمومية الي نوعين من الاختصاصات

اختصاص ملزم للحكومة واختصاص استشاري

الاختصاص الملزم اقتصر علي الضرائب والرسوم فقط ،وهو ما نصت عليه المادة (٥٩)

" لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم علي منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في القطر المصري إلا بعد مباحثة الجمعية العمومية في ذلك واقرارها عليه[٢٢]

وما نصت عليه المادة (٦٠)يؤخذ رأي الجمعية العمومية في الحالات الآتية .

أولاً :- عن أي قرض عمومي يراد عقده تتجاوز قيمته مليون جنيه انجليزي[٢٣] .

ثانياً:- عن فرز أطيان القطر بوجه الاجمال لربط الضرائب[٢٤].

ثالثاً:-للجمعية ايضاً أن تستشار في انشاء او ابطال اي ترعة وأي خط من خطوط السكك الحديدية يمر في جملة مديريات[٢٥]

والاختصاص الاستشاري للجمعية شامل ما عدا ما نصت عليه كل من المادتين ٥٩ ، ٦٠

" وان كان يقتضي اخذ راي الجمعية العمومية في بعض المسائل الا ان الحكومة ليست مجبرة علي الاخذ بهذا الرأي " .

وهذا الاختصاص يشمل ما نصت عليه المادة (٦١)

" تبدي الجمعية العمومية رأيها في المسائل والمشروعات التي تعرض عليهامن قبل الحكومة للبحث فيها ، ولها أيضاً أن تبدي آراءها من تلقاء نفسها في كل المسائل (إقتصادية أو ادارية او

---

(٢٠) ابراهيم شلبي ، ص١٦٨.

(٢١) سعيد ابراهيم ذو الفقار: الامبريالية البريطانية في مصر١٨٨٢-١٩١٤،تحليل بنيان استعمار،١٩٨٦،ص١١٩

(٢٢) دار الوثائق القومية : محفوظات مجلس الوزراء ، مجالس نيابية ، محفظة ٣/أ ، مشروع القانون الاساسي للنظام المصري .

(٢٣) غير أن الحكومة لم تتبع هذا الالتزام بدقة خصوصاً في سنة ١٨٨٥ فيما يختص بالقرض البالغ ٩ ملايين من الجنيهات الاسترلينية ، وفي هذه الحالة علي الخصوص طلبت الحكومة من الجمعية ابداء رايها في هذا القرض في حين كان المرسوم بقانون قد صدر . عبدالرحمن الرافعي : مصر والسودان ، ص٥١.

(٢٤) دار الوثائق القومية : محفوظات مجلس الوزراء ، مجالس نيابية ، محفظة ٣/أ ، مشروع القانون الاساسي للنظام المصري .

(٢٥) دار الوثائق القومية : نفس المصدر السابق .

مالية) بشرط أن تخطر الحكومة عنها[٢٦] فلم يكن من الجائز اذاّ ربط اموال او رسوم او منقولات أو عقارات او عوائد شخصية في القطر المصري إلا بعد مباحثة الجمعية العمومية في ذلك واقرارها عليها .

وقد مثل ذلك الحق النيابي الوحيد الذي شاء منحه لهذه الهيئة نقلاً من نظام الثورة النيابي حول المال ليكون في يدها وحدها حق مراقبة زيادة الضرائب وربطها علي اعتبار أن الجمعية تمثل الطبقة التي بيدها مصادر الاقتصاد والمال لكسب هذه الطبقة التي كان يسعي لابرازها كي يعتمد عليها في حكمه وذلك بالابتعاد عن معني الانفراد والتصرف في شئون المال وحده .

فيما عدا حق المراقبة النظري علي فرض الضرائب الجديدة ظل دور الجمعية العمومية استشارياً كذور المجلس التشريعي وبقيت سلطة التشريع في يد الحكومة دون غيرها .

تنظيم اعمال الجمعية العمومية :-

طريقة سير العمل بالجمعية العمومية هي طريقة سير العمل بمجلس شوري القوانين ، وجلسات اجتماع الجمعية العمومية علنية ، والخديوي له الحق في دعوة الجمعية العمومية للانعقاد ، وفض دورة الانعقاد وحل الجمعية العمومية ، ويكون مركز الجمعية العمومية محروسة مصر، وتنعقد مرة كل سنتين[٢٧] ، ويتولي رئيس مجلس شوري القوانين رئاسة الجمعية العمومية ، ويقوم رئيس الجمعية العمومية بتعيين الكتاب الذين يحررون تحت ادارته محاضر الجلسات .

وفي أول الجلسة يحلف الأعضاء المندوبون وقبل مباشرتهم اداء وظائفهم يمين الصدق للخديو والطاعة لقوانين البلاد ويشترك النظار انفسهم في مباحثات الجمعية العمومية ،ولا يجوز لاحد الحضور في جلسات الجمعية العمومية مالم يكن من اعضائها ، وكل قرار يصدر عن الجمعية العمومية ولا يكون مستوف الشروط يكون باطلاً ، ولا يعمل به، ولا تكون قرارات الجمعية العمومية صحيحة الا اذا كان حاضراً فيها ثلثا الأعضاء علي الأقل ويكون اصدار القرارات بأغلبية الآراء ولا يجوز لأي عضو أن ينيب عنه غيره، وكان اعضاء الجمعية العمومية يتقاضون مصروفات حضورهم وعودتهم جنيهاً عن كل ليلة علي ألا يزيد عدد الليالي عن ثمان ليالي .

---

(٢٦) دار الوثائق القومية : نفس المصدر السابق .

(٢٧) عبدالرحيم عبدالهادي علي : دور الخديوي عباس حلمي الثاني في السياسة المصرية ١٨٧٤-١٩٤٤،رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة الزقازيق ،١٩٨٧، ص١٨٦ .

مجلة المناهج المعاصرة وتكنولوجيا التعليم
Print ISSN: - 2974-394X
Official URL: - https://msite.journals.ekb.eg/

كان كل ناظر من النظار يعد بنفسه مشروعات القوانين التي كان يري انها ضرورية ويعرضها علي مجلس النظار الذي كان يوافق عليها ويحيلها شكلاً إلي المجلس التشريعي أو علي الجمعية العمومية لإبداء الرأي فيها، وفي الواقع لم يكن النظار المصريون هم أصحاب السلطة التشريعية الحقيقية في مصر فقد كانو رجالاً لا رأي لهم وكان (المستشارون) ووكلاء النظارات البريطانيون يحيطون بهم .

فكان هذا المزيج من السلطات مخالفاً للمباديء الأولية في التشريع وأن المرء ليتساءل كيف كانت انجلترا تأمل أن تزود مصر بهيئات نيابية مختصة لتحكم البلاد في الوقت الذي كانت فيه تأبي عليهم حق التدريب علي الحياة النيابية والاشتراك فيها ؟ ومع ذلك يتساءل المرء ايضا أكان في نية دفرين أن يعطل عمل المجلس عمداً فيخدم مقاصد حكومته الامبريالية فبعض كتاباته تدعوا إلي توهم العكس

" الواقع أن البلاد التي منحت هيئات نيابية دليل علي نزاهتنا فلو أردنا أن تكون حكومة مصر في ايدينا لكان ذلك اخر ما كنا نتخذه من التدابير "[٢٨].

غير ان الباحثة تري أن هذه الاختصاصات لا يمكن أن يكون لها دور كبير في تقرير الديمقراطية لكونها استشارية في الغالب ، وعدم الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر وسلطة الخديوي في الدعوي والانهاء لدورات الانعقاد وحل الجمعية وانعقادها مرة كل سنتين[٢٩].

تلك كانت جوانب من نظام حكم الاحتلال كما استلهمت من اهداف الاحتلال ومراجعه ، وقد استمال نظام الحكم بهذا إلي لون سياسي ذي طابع خاص فلا اصبحت مصر في ظله تحت الحماية البريطانية ولا كان في قدرته ان يخلع عليها صفة الحكم الذاتي ، بل جاء حكماً يخدم المصالح البريطانية يسلب بالشمال ما يعطيه باليمين ، لا يستعمل السيف حيث يكفيه السوط يمثل الحماية المقنعة التي انتقلت بها في واقع الأمر الأمور في مصر جميعاً إلي يد بريطانيا . أما عن النظام المالي فسرعان ما أصبح زعامته في يد الإنجليز أيضاً منفردين به .

ففي ١٨ اكتوبر ١٨٨٢ صرح جرانفيل لمسيو تيسو أن أعضاء مجلس الوزراء البريطاني قد أجمعوا علي ضرورة تعديل نظام المراقبة المالية في مصر ووضح جرانفل خطة الحكومة

---

(٢٨) دار الوثائق القومية : مطبوعات وزارة الخارجية السرية رقم ١١٨،تقرير من دفرين إلي جرانفيل Duffein to Granville ، في ٦ فبراير ١٨٨٣ ،ص٨٨ .

– كذلك تقرير من دفرين الي جرانفيل في ٢٨ مايو ١٨٨٣، تقرير رقم ٢٠٨، ص٢١٩.

(٢٩) عبدالرحيم عبدالهادي علي : نفس المرجع السابق ، ص١٨٦ .

مجلة المناهج المعاصرة وتكنولوجيا التعليم
Print ISSN: -2974-394X
Official URL: -https://msite.journals.ekb.eg/

البريطانية بصدد هذه المراقبة في منشور وجهه إلي الدول في ٣ يناير ١٨٨٣[٣٠] اقترح فيه اقامة نظام جديد محل المراقبة مثل تعيين مستشار مالي أوروبي تكون له سلطة التدخل المباشر في ادارة البلاد ، وعلي هذا استقال كلفن والغيت المراقبة بمرسوم ١٨ يناير ١٨٨٣، وعين كلفن مستشاراً ماليا في فبراير ، ورفضت بريطانيا رغبة فرنسا المناهضة لذلك كما رفضت فرنسا من جهتها رئاسة صندوق الدين كتعويض عن ذلك[٣١]، وقد أصبح المستشار المالي الانجليزي حجر الزاوية لنفوذ بلاده في مصر في الادارة المالية المصرية ، فلا يتخذ أي قرار مالي دون موافقته ، بل أصبح كما يقول منلر " سيد الموقف في مصر "

وفي شهر مايو ١٨٨٣ عـين كرومر قنصلاً عاماً لمصر، وكان اذ ذاك عضواً لمجلس الوالي في الهند ، وقام بجانبه في الادارة المصرية جمهرة كبيرة من المفتشين الانجليز في الداخلية والأشغال ، زاحمت سلطة المديرين مما أدي إلي اضطراب الأمن فيما بعد لقضاء هذا النظام علي السلطة المحلية التي اعتادها الأهالي وكان لها سحر يفوق سحر القانون ، فكان لابد أن يصدع المصريون بأوامر الإنجليز فتعيين وزراء انجليز قد يكون كريهاً جداً غير انه من الممكن ايجاد وزراء مصريين ينفذون اوامر الخديوي وتحت الارشاد الانجليزي[٣٢] .

ولا شك أن نصيحة تصدر من رجل مسلح تحمل معني الأمر كله وبذلك استمال مصر الي محمية في وضع غامض لا هي تامة ولا هي شرعية ، مالم يقم نظام الحكم علي معني الغموض الذي يحقق المرامي البريطانية ويداعب شعور المصريين ولا يجمعهم حوله لأنه يثيرهم .

تلك كانت طبيعة نظام الحكم الجديد ولم يستطع القنصل الجديد أن يخفي حقيقة الحكم البريطاني في روحه : تراه يقول توضيحاً لمركزه في مصر:-

" كان علي أن أعمل كل شيء يتفق وعودة الحكم الذاتي في مصر أو عودة الحكم الذي يتولاه المصريون بينما كنت أعرف أنه من الضروري أن يستمر الارشاد الاجنبي لفترة طويلة من الزمن اذا أُريد للادارة أن تسير علي قواعد سليمة ، وكان علي أن اقبع في صومعتي السياسية كأحد ممثلي الدول الاجنبية ، ولكن كان علي في اوقات اخري ان ابرز إلي الأمام كممثل دولة حاكمة تضع مصر في قبضتها بجيشها ، وكان علي ان احافظ علي السلطة الانجليزية وفي نفس

---

(٣٠) الاوامر العالية الصادرة في ١٨٨٣ ، ص٢٣.

(31)Millinar: England in Egypt, P.105-106

(32)Millinar: Op,Cit, P.105-106 .

الوقت ان اخفي كل ما امكن،انني حقيقة احافظ عليها ، وأن لدي قوة عسكرية استطيع استخدامها في الاوقات الطارئة الخطيرة.

المراجع

المراجع العربية

- ابراهيم شلبي ، ص١٦٨.
- احدثت قنابل الاسطول البريطاني حرائق كثيرة في مدينة الاسكندرية عند بداية الاحتلال الانجليزي لمصر ١٨٨٢.
- احمد عبدالرحيم: مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦-١٨٨٢،القاهرة،١٩٦٥،ص٢٠١.
- الاوامر العالية الصادرة في ١٨٨٣ ، ص٢٣.
- تيودور روزستين : فصول من المسألة المصرية ،ترجمة عبدالحميد العبادي ومحمد بدران ، ١٩٥٦،ص ص١٤٦-١٤٧
- حسن ابراهيم حسن : المجمل في التاريخ المصري ، ط١ ، مطبعة مصطفي الحلبي ،ص٤١٤
- دار الوثائق القومية: محفوظات مجلس الوزراء ، مجالس نيابية ، محفظة ٣/أ ، مشروع القانون الاساسي للنظام المصري
- دار الوثائق القومية : مطبوعات وزارة الخارجية السرية رقم ١١٨،تقرير من دفرين إلي جرانفيل Duffein to Granville ، في ٦ فبراير ١٨٨٣ ،ص٨٨ .
- سعيد ابراهيم ذو الفقار: الامبريالية البريطانية في مصر١٨٨٢-١٩١٤،تحليل بنيان استعمار،١٩٨٦،ص١١٩
- عبدالرحيم عبدالهادي علي : دور الخديوي عباس حلمي الثاني في السياسة المصرية ١٨٧٤-١٩٤٤،رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة الزقازيق ،١٩٨٧، ص١٨٦ .
- عبدالعزيز الرفاعي : فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة ، القاهرة ١٩٦٤ ،ص٧٥.
- عبدالعزيز الرفاعي : مرجع سابق ،ص٧٨.
- عرض بيكر علي الخديوي مشروعاً بابعاد الضباط المصريين وتجنيد مسلمي المانيا وبلغاريا علي ان يكون كبار الضباط من الانجليز فنفذ الخديوي الغرض . للمزيد ينظر Cocheris : Op,Cit.P,153-154 كذلك ينظر : الوائع المصرية : بتاريخ ٢٨ اكتوبر ١٨٨٢.
- محمد انيس ،سيد رجب حراز: ،ص ص١٥٤-١٥٥
- محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ١٨٨٢-١٩٣٦، القاهرة ١٩٥٢،ص٣٣.
- محمد مصطفي صفوت مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، الاهرة ،١٩٥٩،ص٢٣٧.

- نور الدين محمد ابراهيم : عهد الخديوي عباس حلمي الثاني في مصر ١٨٩٢-١٩١٤، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، السودان ، ٢٠١٠، ص٧٨ .
- الوقائع المصرية : العدد١٦٢٠في ١٨ ابريل ١٨٨٣ الي العدد١٦٢٥في ٢٤ ابريل١٨٨٣، وتشمل نص المشروع

المراجع الاجنبية

- Cocheris: Situation International de l'Égypte et du Soudan,P,153.
- Cromer; Vol,II P.P274-275
- F.O.756,Maked Conf,to Granville dated,Cairo,Oct,30,1882.
- F.O.78/3442,Malets Pol,Granville to Duffrin,BlueBooks,1882,NO.2 F.O.78/3454, Ibid
- F.O.78/3454,Duffrins to Granville, NO.7,Cairo,Nov.18,1882,P42. Landau , J., M.,:Parliaments and Parties in Egypt ,NewYork, 1945, P.133
- Lioyd,L; The Life of the Marquis of Dufferin, Vol.II,P.260.
- Marlowe, J., Anglo- Egyptian Relations 1800-1956, London, 1965, P 150. Millinar: England in Egypt, P.105-106